

Distr.: General
26 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير المقدم عملاً بالقرار ١٩٨/٦٧ التطورات الأخيرة في مجال الدين الخارجي للبلدان النامية مع التركيز بصفة خاصة على اعتبارات السياسة العامة التي تواجه البلدان النامية في الحفاظ على القدرة على تحمل الديون في بيئة الاقتصاد الكلي الحالية.

* A/68/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

190813 190813 13-40940 (A)



أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير وفقاً للفقرة ٣٧ من قرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٧. ويتضمن تحليلاً شاملاً لحالة الدين الخارجي ومشاكل خدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية^(١) (التي يشار إليها فيما يلي بالبلدان النامية). ويبين التطورات والاتجاهات الجديدة في مجال الدين الخارجي والمجالات ذات الصلة في تمويل التنمية، ويناقش مسائل مختلفة تتعلق بحالة ديون أقل البلدان نمواً وخياراتها الخاصة بالتمويل، بالإضافة إلى اعتبارات السياسة العامة للحفاظ على القدرة على تحمل الديون في بيئة الاقتصاد الكلي الحالية، ويوفر أساساً للتداول بشأن مسائل ذات صلة في مجال السياسة العامة من أجل الحد من انتشار أزمات الديون وتخفيض تكاليفها.

ثانياً - الاتجاهات الأخيرة

٢ - يقدر أن إجمالي أرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية قد وصل إلى ٤,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١١، مسجلاً بذلك زيادة بنسبة ١٠,٧ في المائة على الأرقام المسجلة في عام ٢٠١٠ (انظر المرفق). وتشير التقديرات التي قدمتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن مستويات الاستدانة قد استمرت في النمو بنسبة ١٢,٤ في المائة تقريباً خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، ليصل بذلك إجمالي الدين الخارجي للبلدان النامية مبلغاً قدر بـ ٥,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٢. وهذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تتجاوز فيها نمو الدين الخارجي للبلدان النامية نسبة ١٠ في المائة بعد أن مضى نحو عقد سجل فيه متوسط نمو يبلغ ٧ في المائة تقريباً. وتمثل الديون الطويلة الأجل نسبة ٧٠ في المائة من مجموع أرصدة الديون ويأتي معظمها من مقرضين من القطاع الخاص. وقد استمرت حصة الإقراض الرسمي الطويل الأجل للبلدان النامية في التراجع أثناء عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وفي الوقت ذاته، ازدادت حصة الديون القصيرة الأجل إلى ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١١ وإلى ما يقدر بـ ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٢، لتشكل بذلك ما يزيد عن ربع مجموع أرصدة الديون.

٣ - ونما متوسط الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من البلدان بالقيم الحقيقية بنسبة قدرها ٦,١ في المائة في عام ٢٠١١ وتشير التقديرات إلى أنه نما بوتيرة أبطأ في عام ٢٠١٢ أي بنسبة قدرها ٤,٧ في المائة. وبالمثل، واصلت الصادرات النمو بمعدل قدره ٧,٢ في المائة أثناء عام ٢٠١١، بيد أن الأرقام الأولية تدل على أن نمو الصادرات قد تباطأ ليسجل معدل

(١) حسب تعريفها في قاعدة بيانات البنك الدولي، إحصاءات الديون الدولية لعام ٢٠١٣، المتاحة على الإنترنت.

٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن معدلات الدين للمجموعة ككل قد ساءت في عام ٢٠١٢ بعد أن سجلت تحسناً طفيفاً في عام ٢٠١١. وقد ارتفعت نسبة الدين الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢ من ٢٠,٧ إلى ٢٢ في المائة، وارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من ٧,٩ في المائة إلى ٨,٥ في المائة، ونسبة الدين الكلي إلى الصادرات من ٦٨,٣ في المائة إلى ٧٥,٢ في المائة.

٤ - وازدادت الاحتياطيات الدولية لجميع البلدان النامية إلى ٦,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٢ من ٦ تريليون دولار تقريباً الذي سجلته في عام ٢٠١١، مع أن معدل نموها قد تراجع إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٢، ليسجل أخفض معدل خلال فترة تزيد عن عقد من الزمن. وبلغ متوسط نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نسبة قدرها ٢٦,٦ في المائة، لتسجل بذلك ارتفاعاً من نسبة ٢١,٣ في المائة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وما زال رصيد الاحتياطيات الدولية يفوق إجمالي حجم ديون البلدان النامية، كمجموعة، وإن كان ازدياد سرعة نمو الدين عن سرعة نمو الاحتياطيات منذ عام ٢٠٠٨ يعد مسألة مثيرة للقلق.

٥ - وتقدر حصة ديون أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى كنسبة مئوية من إجمالي الدين الخارجي للبلدان نامية بـ ٢٨,٤ في المائة، وهي أعلى نسبة من النسب التي سجلتها جميع المناطق. وقد استمر ارتفاع نسبة دين المنطقة إلى ناتجها المحلي الإجمالي، التي سجلت بالفعل أعلى رقم لها بين جميع المناطق في عام ٢٠١١، إذ زادت من ٣٩,٣ إلى ٤١,١ في المائة في عام ٢٠١٢، ويعود ذلك في الأساس إلى زيادة الديون القصيرة الأجل. بيد أن الموقف العام للمديونية تدعمه موجودات كبيرة من الاحتياطيات الدولية ونسبة قوية من الاحتياطيات إلى الديون القصيرة الأجل تزيد على ٢٠٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، انخفضت تكلفة الاقتراض للمنطقة وأصبحت الآن تقل كثيراً عن مستوى الذروة التي وصلت إليه في عام ٢٠٠٩. وما تزال القضية الرئيسية للمنطقة تتمثل في الانتعاش البطيء نسبياً في الصادرات وفي نمو الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن استمرار بطء النمو في أوروبا الغربية.

٦ - وقد وصل مجموع أرصدة الدين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى ٣١٣,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٢ حيث استمر الدين الخارجي في النمو بنسبة ٦,٤ في المائة، وإن كان بسرعة أبطأ من نسبة النمو التي سجلت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ وقدرها ٩ في المائة. واستمرت حصة المنطقة من مجموع أرصدة ديون البلدان النامية في الانخفاض في عام ٢٠١٢ لتسجل نسبة قدرت بـ ٥,٨ في المائة. وغالبية الدين الإجمالي للمنطقة (الذي يمثل

نسبة ٧٩,٣ في المائة) هو دين طويل الأجل اقترض أقل من نصفه من مقرضين رسميين. وقد شهدت نسب ديون المنطقة منذ عام ٢٠٠٠ تحسناً ملحوظاً يعزى بشكل كبير إلى تخفيف أعباء الديون الذي تقرر في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين واستمرار النمو الاقتصادي. وسجل مجموع الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٢٤,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع نسبة ٦٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، وبلغت نسبة إجمالي الدين إلى الصادرات ٦٦,١ في المائة، لتسجل بذلك انخفاضاً من ١٨٢,٦ في المائة لعام ٢٠٠٠، وبلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ مقابل ١٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت الاحتياطات الدولية زيادة مطردة فوصلت إلى ٢٠٠,١ بليون دولار في عام ٢٠١٢، وهو مبلغ يزيد خمسة أضعاف عما كان عليه في عام ٢٠٠٠. وقد أصدرت ثمانية بلدان سندات سيادية وطرحتها في أسواق رؤوس الأموال الدولية منذ عام ٢٠٠٩، ويعود ذلك جزئياً إلى تحسن مؤشرات الدين^(٢). وقد عزز هذا الاتجاه انخفاض معدلات الفائدة في الاقتصادات المتقدمة الذي اقترن بسعي مستثمرين للحصول على عائدات معدلة حسب درجة المخاطر والتماسهم فرص التنويع. وتستصحب الإصدارات الجديدة فرصاً وأيضاً مخاطر سيتعين على البلدان أن تتعامل معها.

٧ - وبلغ مجموع أرصدة الديون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١١ وتفيد التقديرات بأنها وصلت إلى ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٢. وقد شهدت المنطقة منذ عام ٢٠٠٣ متوسط نمو للناتج المحلي الإجمالي لا تقل نسبته عن ٤ في المائة، وقد حدث ذلك بالاقتران مع فوائض في الحساب الجاري وارتفاع فعلي كبير في سعر الصرف. وبالإضافة إلى ذلك، تحسنت شروط التمويل الخارجي لمعظم البلدان مع تقلص فروق العوائد السيادية. وأسهمت هذه العوامل في حدوث تحسن كبير جداً في نسب مديونية المنطقة في الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨^(٣). وشهدت نسب الدين ارتفاعاً مؤقتاً في عام ٢٠٠٩ عقب نشوب الأزمة المالية، ولكنها تراجعت بعد ذلك وظلت ثابتة منذ ذلك الحين، باستثناء نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبقيت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات عند نحو ١٣ في المائة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وسجلت نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً طفيفاً من ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ما يقدر بـ ٣,١ في

(٢) International Monetary Fund (IMF), *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa -- Building Momentum in a Multi-Speed World*, World Economic and Financial Surveys (Washington, D.C., May 2013)

(٣) IMF, *Regional Economic Outlook: Western Hemisphere – Time to Rebuild Policy Space*, World Economic and Financial Surveys (Washington, D.C., May 2013)

المائة في عام ٢٠١٢، وإن كانت نسبة الدين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ازدادت من ٢٢,١ في المائة إلى ما يقدر بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٢. وإجمالي أرصدة ديون المنطقة هي في معظمها ديون طويلة الأجل افتُرضت أساساً من مقرضين من القطاع الخاص في حين افتُرضت نسبة تقل عن ٢٠ في المائة من مقرضين رسميين. كما شهدت المنطقة زيادة كبيرة في الأصول الأجنبية، حيث زادت الاحتياطات الدولية إلى ما يقدر بـ ٧٨٤,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٢؛ ونمت الاحتياطات بوتيرة أكثر تواضعاً بلغت ٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع معدلات للنمو تتراوح بين ١٠ و ٤٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٣. وأخذ نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة يتباطأ تدريجياً خلال فترة السنوات الثلاث الماضية، وهو أمر يعزى إلى ضعف الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب المحلي.

٨ - وتشير التقديرات إلى أن مجموع أرصدة الديون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد ازداد في عام ٢٠١٢ بنسبة ٣ في المائة لتصل إلى ١٧١,١ بليون دولار، وذلك في أعقاب عدم تسجيل أي نمو يذكر في عام ٢٠١١ وتسجيل نسبة ٣ في المائة من النمو في عام ٢٠١٠. وما تزال هذه المنطقة تحوز على أصغر حصة من إجمالي الدين الخارجي للبلدان النامية إذ تصل هذه النسبة إلى ٣,٢ في المائة. وقد انخفضت هذه الحصة باستمرار منذ عام ٢٠٠٠، حيث بلغت ٦,٨ في المائة. ويمثل الدين الطويل الأجل نسبة ٧٢ في المائة من مجموع دين المنطقة، وهو دين يمثل المقرضون الرسميون مصدر أكثر من ٦٠ في المائة منه. وظلت نسبة كل من إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وخدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١١، بينما أخذت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات تزداد سنة بعد سنة بمقدار ١ في المائة. وما زالت المنطقة تواجه تحديات سياسية واقتصادية مرتبطة بثورات الربيع العربي التي اندلعت في عام ٢٠١٠. وتكبدت البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية معدلات مرتفعة من العجز المالي والدين العام نتيجة إدارة الأزمات التي تقلصت معها كثيراً فرص تطبيق سياسات امتصاص الصدمات. وانكششت الاحتياطات الدولية بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠١١ وبنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٢، إلى ٣٥٥ بليون دولار، وذلك بعد عقد من النمو المتواصل الذي تراوحت نسبته بين ١٩ و ٣٢ في المائة.

٩ - وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، استمر إجمالي أرصدة الديون في النمو بمعدل مرتفع يبلغ ١٨,٨ في المائة فوصل إلى ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٢. وبدأ معدل نمو إجمالي الدين في الارتفاع في عام ٢٠٠٩، بينما ظلت أثناء هذه الفترة نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة نسبياً عند ١٤ في المائة حيث استفادت المنطقة من النمو الاقتصادي القوي. ويتكون مبلغ يقل قليلاً عن نصف أرصدة الدين في المنطقة من ديون

طويلة الأجل لا يمثل المقرضون الرسميون إلا مصدر ٣٥ في المائة منها. وقد وصلت الاحتياطات الدولية إلى ٣,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٢. وتخفي هذه المعدلات تباينات كبيرة فيما بين البلدان. فعلى وجه التحديد، مع أن نسبة الصين من مجموع أرصدة الديون تبلغ ٥٧ في المائة فإنها صاحبة أدنى نسب الدين في المنطقة. وإذا استُبعدت الصين من متوسط المنطقة، يصبح معدل نمو مجموع أرصدة الديون أقل من ١٤ في المائة في عام ٢٠١٢ بعد أن زاد بنسبة ٩ في المائة في عام ٢٠١١. وعلى النقيض من ذلك، فإن معظم مجموع أرصدة الديون في المنطقة (التي تمثل ٧٥ في المائة) تصبح، عندما تستثنى الصين، أرصدة طويلة الأجل. وتشير التقديرات إلى أن نسب الدين الخاصة بالمنطقة، مع استبعاد الصين، قد ارتفعت، حيث بلغت في عام ٢٠١٢ نسبة خدمة الدين إلى الصادرات ٧,٩ في المائة، ونسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣١,٣ في المائة ونسبة إجمالي الدين إلى الصادرات ٦٤ في المائة. وقد سجلت هذه النسب تراجعاً طفيفاً في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢. ووصلت الاحتياطات الدولية، مع استبعاد الصين، إلى ٥٢٨ بليون دولار في عام ٢٠١٢، أي أنها زادت عن مستواها في عام ٢٠١١ البالغ ٥٠١ بليون دولار.

ثالثاً - حالة ديون أقل البلدان نمواً وخياراتها المالية

١٠ - في عام ٢٠١٢، زاد مجموع الدين الخارجي للبلدان التسعة والأربعين المصنفة باعتبارها أقل البلدان نمواً إلى ما يقدر بـ ١٨٣ بليون دولار، بزيادة قدرها ٦,٧ في المائة بالقيمة الاسمية مقارنة بعام ٢٠١١. ونتيجة لذلك، ازدادت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٦,٣ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٢٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٢، كما ازدادت نسبة إجمالي الدين إلى الصادرات من ٧٨,٧ في المائة إلى ٨٢,٥ في المائة. وكانت كل من نسبيتي الدين أعلى من مثيلتيهما لدى البلدان النامية^(٤).

١١ - ولأن معظم الديون الخارجية لأقل البلدان نمواً هي ديون طويلة الأجل (٨١,٢ في المائة) وممنوحة بشروط تساهلية جداً، ظل متوسط نسبة خدمة الديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومن الصادرات أقل بالمقارنة مع المجموعات الأخرى، حيث بلغ في عام ٢٠١٢ متوسط خدمة الديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ١,٥ في المائة ومتوسطها كنسبة من الصادرات ٤,٧ في المائة. وفي الوقت نفسه، ازداد في عام ٢٠١٢ مجموع رصيد الديون القصيرة الأجل بمبلغ ٢,٥ بليون دولار، أو ما يناهز ١٤ في المائة.

(٤) حسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استناداً إلى قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية لعام ٢٠١٣، المتاحة على الإنترنت.

وغطى المبلغ الإجمالي لاحتياطات النقد الأجنبي حوالي خمسة أضعاف مبلغ الديون القصيرة الأجل، وهو ما يماثل النسبة المسجلة في البلدان النامية وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

١٢ - وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٣^(٥)، بلغ بلدان من البلدان الأقل نمواً (ميانمار والسودان) حالة العجز عن سداد الديون وكانت عشرة منها مهددة بشكل كبير بأن تبلغ تلك الحالة (أفغانستان وبوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وسان تومي وبرينسيبي وغامبيا وكيريباس وهاييتي واليمن). ووصل كل من جزر القمر وغينيا إلى نقطة الإنجاز في عام ٢٠١٢ في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونتيجة لإلغاء الديون الذي حصل عليه البلدان من نادي باريس، لم يعودا يعتبران في حالة عجز عن سداد الديون.

١٣ - وأدى مزيج من النمو القوي والإدارة الحصيفة للاقتصاد الكلي وتخفيف أعباء الديون إلى الانخفاض الحاد في أعباء الديون لدى العديد من أقل البلدان نمواً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، ما فتئت نسب الدين العام في بلدان ما بعد المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون/المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين ترتفع في السنوات الأخيرة. وكانت الزيادة في نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في أعقاب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين كبيرة جداً في عدة حالات، بما فيها حالات بنن والسنغال وغانا وملاوي، التي تعكس فيها الزيادة الحادة في نسبة الديون، إلى حد كبير، انخفاض أسعار الصرف بشكل حاد في عام ٢٠١٢، ولا تعكس حصولها على قروض جديدة^(٦). ويشكل الارتفاع الكبير في مستويات الدين العام قيوداً على المجال المتاح للسياسة المالية، لأن العديد من البلدان تجد صعوبة في تمويل العجز في الميزانية في حال حدوث تراجع اقتصادي.

١٤ - وبشكل عام، طرأ تحسن على أداء النمو في مجموعة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٢، حيث بلغ متوسط معدل النمو ٤,٨ في المائة مقارنة بما متوسطه ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١١^(٧). وفي حين شهد بعض من أقل البلدان نمواً تسارعاً في وتيرة النمو يعزى في المقام

(٥) قائمة صندوق النقد الدولية لتحليلات القدرة على تحمل الديون للبلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاستفادة من ائتمان الحد من الفقر وتحقيق النمو، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣. متاحة على الصفحة الشبكية التالية: www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf

(٦) صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية الإقليمية: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

(٧) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إحصاءات الأونكتاد.

الأول إلى الانتعاش الكبير في قطاع النفط (أنغولا) أو تنفيذ عمليات استخراجية جديدة (سيراليون)، فقد انكمش النمو بشكل ملحوظ في بعض البلدان الأخرى، ومنها أوغندا وجزر سليمان وغينيا - بيساو ومالي، نظرا لأسباب مختلفة مثل التراجع الداخلي أو تشديد السياسة النقدية. وعلاوة على ذلك، تدهورت الفسحة المالية لعدد من أقل البلدان نموا نتيجة تباطؤ النمو وارتفاع العجز المالي.

١٥ - وتفاقم تراجع متوسط العجز في الحساب الجاري في أقل البلدان نموا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ١,٧ في المائة إلى ٣ في المائة في عام ٢٠١٢^(٨). وفي إطار هذه المجموعة، تباين الأداء بشكل كبير حيث سجلت إجمالا البلدان المصدرة للنفط تحسنا في حالي التجارة والحساب الجاري، بينما مالت البلدان المصدرة للمعادن غير المصدرة للنفط إلى تسجيل تدهور في أرصدها. وفي عام ٢٠١٢، تفاقمت حالة الحساب الجاري لدى ٢٧ من أقل البلدان نموا، مما يعكس جزئيا استمرار تباطؤ أداء الصادرات في عدة حالات والازدياد الكبير للطلب المسجل على الواردات في بعض أقل البلدان نموا، مثل بوركينا فاسو وغينيا وموزامبيق. وفي عام ٢٠١٢، ظل معظم أقل البلدان نموا (٤٣ من أصل ٤٩ من البلدان المتاحة بيانات عنها) يسجل عجزا كبيرا في الحساب الجاري. فقد شهد ما مجموعه ٢٤ بلدا من أقل البلدان نموا عجزا فاق ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تجاوزت هذه النسبة في بعض الحالات ٢٠ في المائة (بوتان وسان تومي وبرينسيبي وغينيا وليبيريا وموريتانيا وموزامبيق والنيجر).

١٦ - وأقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، بصفة خاصة، لها احتياجات كبيرة جدا من الهياكل الأساسية في القطاعات الرئيسية، مثل توليد الكهرباء وتوزيعها، والطرق والمطارات والموانئ، ومن ثم طلبها الكبير على الموارد الجديدة اللازم استثمارها. وبالتالي، سيكون لطريقة تمويل مشاريع الاستثمار تأثير كبير على كل من النمو الطويل الأجل في أقل البلدان نموا وعلى قدرتها على تحمل الديون.

١٧ - ولأقل البلدان نموا فرص ومصادر أقل للتمويل بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى. فهذه البلدان، مع بعض الاستثناءات، ليس لديها أسواق للدين المحلي متطورة بما يكفي، ولا سيما في قطاع الديون التي يحل أجل استحقاقها بعد مدة طويلة؛ أما الموارد الممكنة تعبئتها فهي مقيدة بمحدودية حجم المدخرات. ويتسم أيضا تطوير سوق الدين المحلي بارتفاع كلفته من حيث الموارد المالية والبشرية. والأهم من ذلك أن الاقتراض المحلي لا يمكن أن

(٨) حسابات خبراء الأونكتاد استنادا إلى بيانات ميزان المدفوعات المتاحة من صندوق النقد الدولي وإحصاءات الأونكتاد.

يعوض التمويل الخارجي بشكل كامل لأن أقل البلدان نمواً يجب أن تزيد رصيدها من العملات الأجنبية لشراء السلع والمعدات الرأسمالية الأجنبية اللازمة للمشاريع الاستثمارية. وتشير أوجه الاحتلال في الحسابات الجارية إلى أن رأس المال الأجنبي سيظل يؤدي دوراً هاماً في تنمية أقل البلدان نمواً.

١٨ - وتتخذ تدفقات رأس المال الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً أساساً شكل قروض تساهلية تمنحها الجهات المانحة الرسمية أو يجلبها الاستثمار المباشر الأجنبي. ويُعزى جزئياً ارتفاع حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من مجموع تدفقات رأس المال إلى أقل البلدان نمواً إلى الحجم الصغير جداً للقروض المقدمة من القطاع الخاص واستثمارات المحافظة. ففي حالة أقل البلدان نمواً التي تُعتبر قادرة على تحمل الديون، تعكس قلة الاقتراض بالشروط التجارية الحدود الصارمة التي يجب أن تمثل لها هذه البلدان عند الاقتراض بشروط غير تساهلية حتى تستمر في الحصول على القروض بشروط تساهلية جداً من مؤسسات بريتون وودز. ومع ذلك، فمنذ عام ٢٠٠٩، أصبحت الحدود التي يفرضها صندوق النقد الدولي على اقتراض البلدان المستفيدة من برامج الصندوق بشروط غير تساهلية تتسم بمرونة أكبر، كما تُمنح إعفاءات على أساس تقييم قدرة البلدان^(٩) ومدى ضعفها إزاء الديون^(١٠). وعلى سبيل المثال، أُعفيت السنغال، وحدثاً جداً، رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة من الشروط المفروضة للاقتراض بشروط تساهلية فأصبح بإمكانها إصدار السندات في الأسواق الدولية.

١٩ - ومن شأن زيادة فرص الحصول على رأس المال الأجنبي من القطاع الخاص أن يتيح لأقل البلدان نمواً الموارد التي تشتد الحاجة إليها للتغلب على العجز الكبير في الهياكل الأساسية الذي يعوق النمو الاقتصادي الطويل الأجل. ونتيجة لذلك، فإن إطار السياسات الحالي، الذي يقيد اقتراض البلدان بشروط تجارية في إطار البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قد أصبح موضع شك لأنه يضر بمعظم أقل البلدان نمواً. وفي الواقع، يتوجب على البلدان المشمولة بهذه البرامج أن تستوفي شروطاً صارمة للحصول على قروض تساهلية حتى تستمر في تلقي المساعدة من مؤسسات بريتون وودز. وفي معظم الحالات، يُشترط للحصول على القروض الجديدة توافر عنصر منح لا يقل عن ٣٥ في المائة. ويُسمح بالاقتراض بشروط غير تساهلية، ولكن ضمن حدود محددة سلفاً. وإذ يقترن هذا الإطار

(٩) تمثل قدرة بلد من البلدان انعكاساً لتقييم إدارته للاقتصاد الكلي وللإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين.

(١٠) حُدثت للبلدان المستفيدة من برامج صندوق النقد الدولي أسقف تراكمية للاقتراض بشروط غير تساهلية من أجل تمويل الإنفاق على الهياكل الأساسية. للاطلاع على سياسة صندوق النقد الدولي، انظر:

www.imf.org/external/np/pdr/conc/index.htm

بانخفاض أسعار الفائدة المستخدمة في حساب عنصر المنح للقروض الجديدة، فهو يقيد بشدة حصول أقل البلدان نمواً على التمويل الإنمائي الخاص. وبالتالي، فالحاجة إلى المزيد من المرونة تظهر في الإصلاح المقترح بشأن تساهلية القروض وحدود الديون في البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي^(١١).

٢٠ - ومنذ عام ٢٠١٢، دخلت جمهورية ترازيا المتحدة وزامبيا ورواندا سوق السندات العالمية عن طريق إصدار سندات سيادية دولية للمرة الأولى. ويُسهّل قدرة أقل البلدان نمواً على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية قوة النمو الاقتصادي، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وقبل كل شيء، وفرة السيولة على الصعيد العالمي وبحث المستثمرين عن تحقيق الأرباح. ومن الأهمية بمكان أن يكون لأقل البلدان نمواً فهم واضح لمحسن ومساوئ ما يُصدر من سندات دولية مقارنة بغيرها من الصكوك المالية. وقد تتيح السندات الأوروبية مصدراً جديداً مهماً ومحملاً لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية، التي غالباً ما تحتاج إلى موارد تتجاوز تدفقات المعونة والمدخرات المحلية. ومع ذلك، تبقى الحاجة قائمة إلى تقييم بعض المخاطر، ومنها المخاطر المتعلقة بالعملة الأجنبية وتجديد الديون. وقد يؤدي كبر حجم تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى زيادة غير مبررة في أسعار الصرف وإلى مشاكل تتعلق بأداء السياسة النقدية. ويكمن الخطر الأكبر في احتمال أن يترتب على "التساهل في التمويل بالسندات" زيادة في الاستهلاك العام أو سوء اختيار وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. وبشكل أعم، يثير وصول البلدان المنخفضة الدخل إلى الأسواق شواغل تتعلق باحتمال أن يزيد الاقتراض بشروط تجارية تكلفه خدمة الديون وألا يحقق، رغم ذلك، النمو الكبير اللازم لضمان القدرة على تحمل الديون.

٢١ - وفي حين أن الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها القروض التجارية واستثمارات الحافظة والقيود الضرورية المفروضة على الحصول على مثل تلك الموارد يدور حولها قدر كبير من النقاش، فإن التدفقات الرأسمالية غير المنشئة للديون أمر يلقي ترحيباً من المجتمع الدولي عموماً. والواقع أن أقل البلدان نمواً شهدت خلال العقود الثلاثة الماضية زيادة كبيرة في الاستثمار المباشر الأجنبي، الذي يضطلع الآن بدور رائد في مجال التمويل. وبعد أن كانت للاستثمار المباشر الأجنبي حصة غير ذات أهمية من التمويل الخارجي في الثمانينات من القرن الماضي، فقد كان يمثل ما يقرب من ثلاثة أرباع مجمل التدفقات الرأسمالية الداخلة قبل الأزمة

(١١) IMF, "Review of the policy on debt limits in Fund-supported programmes", 1 March 2013
يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/030113.pdf

المالية العالمية^(١٢). ومنذ ذلك الحين، انخفضت حصة الاستثمار المباشر الأجنبي نظرا لزيادة المساعدة المقدمة من الدائنين الرسميين، لكن قيمته بقيت مرتفعة مُشكِّلةً زهاء نصف مجموع التدفقات الداخلة، وتبين أنه مصدر من مصادر التمويل الثابتة جدا وعامل هام في كفاءة قدرة أقل البلدان نموا على التكيف.

٢٢ - ولا تنشئ تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ديونا، وإنما تفرض المفاضلة بين سلامة الوضع المالي والحصول على عائدات الاستثمار. فالضمان الذي تتيحه الاستثمارات المباشرة الأجنبية ضد أزمات الديون يأتي على حساب التنازل عن حصة كبيرة من القيمة المضافة لفائدة الشركات الأجنبية. وتتفاقم المشكلة باستخدام الحوافز المالية وتركيز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات التي تتسم بكثافة رأس المال، مثل صناعة النفط/الصناعة المعدنية و/أو قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، اللذين لا يخلقان الكثير من فرص العمل. وهذه الآثار ينبغي أن تُؤخذ أيضا في الحسبان عند وضع إطار سياسات القروض التجارية الذي لا يكون تقييديا دون مبرر، والذي يحقق أمثل استراتيجية تمويلية لفائدة أكثر البلدان فقرا في العالم.

رابعا - اعتبارات السياسة العامة المتصلة بالمحافظة على القدرة على تحمل الدين

٢٣ - في المناخ الاقتصادي العالمي الراهن المتسم ببطء النمو وازدياد مخاطر سعر الفائدة، ربما يكون التمويل السيادي الرخيص قد شارف على الانتهاء مع بدء الارتفاع في أسعار الفائدة على السندات الطويلة الأجل. وي طرح ذلك تحديات هامة أمام البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء في المحافظة على القدرة على تحمل الدين. ويصح ذلك بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية التي استنفدت نصيبا كبيرا من حواجز أمانها المالي في السنوات الأخيرة من أجل مواجهة وتخفيف الصدمات السلبية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تلك الأزمة التي جاءت في أعقاب أزمتي الغذاء والوقود في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، تقلص إلى حد كبير حيز السياسات المتاحة للبلدان النامية.

٢٤ - ويؤثر كلٌّ من انعدام اليقين وبطء نمو الاقتصادات المتقدمة، فضلا عن وفرة السيولة العالمية الباحثة عن عوائد أعلى، على المفاضلة التي تواجهها البلدان النامية في إدارة ديونها بين التكاليف والمخاطر. فوفرة الأموال العالمية تؤدي إلى تقليص فروق المردود، الأمر الذي يجعل من الأسهل على البلدان النامية الحصول على رأس المال الأجنبي. ويشجّع كلٌّ من أسعار

(١٢) حسابات الأونكتاد استنادا إلى بيانات ميزان المدفوعات في أيار/مايو ٢٠١٣ التي أعدها صندوق النقد الدولي.

الفائدة المنخفضة وضيق فروق عائدات السندات على اتباع استراتيجية تخفيض التكاليف إلى أدنى حد عن طريق إعطاء البلدان النامية حافز أقوى على تمويل ديونها في الأسواق العالمية. وفي المقابل، فإن ما يحيط السياسات النقدية للاقتصادات المتقدمة من عدم يقين، مثل توقيت وسرعة استراتيجيات الخروج التي تتبعها من جهة، وما يترتب على ارتفاع مستويات الديون العامة من مخاطر من جهة أخرى، من شأنهما زيادة تقلب الأسواق المالية ويشيران إلى أن من الممكن جني أكبر قدر من المنافع من الاستراتيجيات الرامية إلى تخفيض المخاطر إلى أدنى حد.

٢٥ - والحفاظ على القدرة على تحمل الديون يعتمد على العديد من العوامل التي لا تشمل فقط النمو في المستقبل، ولكن أيضا شروط الاقتراض، ومعدلات التبادل التجاري، والمخاطر المتعلقة بالنقد الأجنبي، ومخاطر سعر الفائدة، من بين اعتبارات أخرى كثيرة. وفي ضوء هذه التحديات، من الأهمية بمكان أن يجري التفكير في اعتبارات السياسة العامة، خصوصا فيما يتعلق بما يلي: (أ) استخدام الأموال المقترضة؛ (ب) تطبيق الإدارة الحذرة والسليمة للديون؛ (ج) اختيار مصادر التمويل؛ (د) تصميم استراتيجية دين فعالة؛ (هـ) الانخراط في الإقراض والاقتراض السياديين على نحو مسؤول؛ (و) صياغة آلية دولية لتسوية الديون.

٢٦ - ويتسم البت في كيفية استخدام الأموال المقترضة بالأهمية لضمان القدرة على تحمل الدين. فعلى سبيل المثال، ينبغي استثمار الأموال المجموعة عن طريق إصدار الديون في مشاريع تحقق عائدات خاصة أو اجتماعية عالية. وعند الاقتراض بالعملات الأجنبية، ينبغي للبلدان الحرص على كفالة أن تكون إيرادات صادراتها في المستقبل كافية لخدمة الدين الإضافي. ومن المرجح ألا يكون بالإمكان تحمل تراكم الديون إذا استخدم الاقتراض المحلي أو الخارجي لتمويل الاستهلاك العام أو الخاص دون أن يكون لذلك أثر على النمو الطويل الأجل. ومع ذلك، فثمة ظروف تنعدم في ظلها القدرة على تحمل حتى الدين المستخدم في تمويل الاستثمار المنتج. ويحدث ذلك إذا تبين أن العوائد اللاحقة للمشروع أقل مما يتم سداده من الفوائد ومن أصل الدين. والواقع أن الأمر لا يقتصر على صعوبة التنبؤ بعوائد الاستثمار، بل يتعداه إلى كون تكاليف خدمة الدين أيضا غير مؤكدة. فعلى سبيل المثال، تعتمد تكاليف خدمة الدين على خصائص الدين، مثل ما إذا كانت صكوك الدين مقومة بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية، وإذا كانت آجال استحقاقها قصيرة أو طويلة، وإذا كان يُدفع عنها أسعار فائدة ثابتة أو مربوطة بمؤشرات.

٢٧ - ولإدارة الحذرة والسليمة للدين أهميتها في المحافظة على القدرة على تحمل الدين. واختيار أدوات التمويل السليمة مهم للغاية لضمان توافر القدرة على تحمل الدين. فبالنظر إلى أن حساسية تكاليف خدمة الدين إزاء الصدمات التي تضرب الاقتصاد تتوقف على

تركيبة الدين وأجل استحقاقه، فمن شأن هيكل الاستحقاق الطويل الأجل والمتوازن أن يجد كثيرا من خطر تقلبات سعر الفائدة. ويمكن من خلال تقويم الدين بالعملية المحلية الحيلولة دون خسائر رأس المال الناجمة عن انخفاض أسعار الصرف. كما قد يؤدي الانكماش غير المتوقع إلى تعريض استمرارية أوضاع المالية العامة لمخاطر تتناسب درجتها مع مقدار كون خدمة الدين ثابتة بالقيمة الاسمية بينما تدر الاستثمارات عائدا حقيقيا. وكون أغلب الصدمات المتعلقة بنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يتوقف على تركيبة الدين يشير إلى أن الإدارة الفعالة للدين قد تكون مماثلة في أهميتها للسياسة المالية. ويتباين هذا النهج مع عمليات تحليل القدرة على تحمل الدين التي تركز على ديناميات عجز الميزانية. وواقع أن العجز المبلغ عنه لا يمثل سوى جزء صغير من التغيرات في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية يشير إلى أهمية الآثار المرتبطة بهيكل الديون على الميزانية العمومية.

٢٨ - وتشير أيضا الأرصد الكبيرة من احتياطات النقد الأجنبي وإمكانية ظهور التزامات احتمالية إلى أنه لم يعد بالإمكان دراسة القدرة على تحمل الدين بالإشارة فقط إلى الدين العام؛ بل ينبغي لتلك الدراسة أن تشمل أيضا تحليل جميع أصول وخصوم القطاع العام. ومن المفيد إيلاء عناية أكبر للعلاقة بين الأصول والخصوم في الميزانية العمومية الحكومية، لأن ذلك يفضي بشكل طبيعي إلى تحليل القدرة على تحمل الدين، حيث توجد صلة مباشرة بين تكاليف تمويل الدين والمنافع المتمثلة في عوائد الاستثمار/الأصول. كما أن النهج القائم على فحص الأصول والخصوم ينشئ إطارا تحوطيا لرصد جميع المخاطر ذات الصلة التي تتعرض لها الحكومة، مثل خطر تقلب أسعار السلع الأساسية، ومخاطر المالية العامة، ونشوء التزامات احتمالية، علاوة على المخاطر المتصلة بالسيولة والعملية وسعر الفائدة.

٢٩ - ومن المهم أن تقيّم البلدان بعناية المخاطر والمنافع المرتبطة بكل مصدر من مصادر التمويل من أجل كفاءة القدرة على تحمل الدين. وقد تنوعت كثيرا مصادر التمويل المتاحة حاليا للمقترضين السياديين. ويزود ذلك البلدان النامية بخيارات تمويلية أكثر وفرة أكبر، لكنه يطرح أيضا تحديات أكبر في مجال إدارة الدين، خصوصا فيما يتعلق بالاختيار ما بين أدوات التمويل. وبالنظر إلى توافر تشكيلة أوسع من مصادر التمويل، تواجه البلدان النامية المزيد من حتميات المفاضلة عند تحديد استراتيجيات التمويل المثلى بالنسبة لها، إذ بإمكان بعض هذه البلدان أن تختار بين الدين الداخلي والدين الخارجي، بين الدين القصير الأجل والدين الطويل الأجل، بين القروض والسندات، وأن تختار، إذا كانت منخفضة الدخل، بين الاقتراض بشروط تساهلية والاقتراض بشروط تجارية.

٣٠ - ويواجه البلدان قرار رئيسي يتمثل في الاختيار بين الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية كمصدر لتمويل مشاريع الاستثمار واحتياجات الميزانية. وعلى مدار العقدين الماضيين، قام عدد من البلدان النامية بإنشاء وتعميق أسواق داخلية للسندات تتيح لحكوماتها إصدار سندات مقومة بعملاتها المحلية.

٣١ - وينطوي الاختيار بين الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية كمصدر للتمويل على الموازنة بين التكلفة والمخاطر. فمزايا إصدار صكوك الدين بالعملية المحلية تتمثل في أن ذلك قد يُشكّل استراتيجية فعالة تساعد البلدان النامية على الحد من تعرضها لآثار تقييم سعر الصرف الناجمة عن التدفقات المفرطة لرؤوس الأموال متبوعةً بتوقف مفاجئ لهذه التدفقات وعمليات سحب مفاجئة لرؤوس الأموال. كما أن الديون المقومة بالعملية المحلية توسع الحيز السياسي المتاح لأنها تتيح للسلطات النقدية مقاومة الصدمات الخارجية، مثل صدمات أسعار السلع الأساسية أو حالات التباطؤ في الطلب العالمي، عن طريق تخفيض قيمة العملة دون التسبب في قفزة مفاجئة في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وما قد يترتب على ذلك من أزمة ديون. والواقع أنه في حين يمثل تخفيض قيمة العملة أقل السبل لإيلا ما لاستعادة القدرة على تحمل الدين الخارجي، فإن هذا الخيار يكون مستبعداً أو بالغ التكلفة في حالة وجود نسبة كبيرة من الدين المقوم بالعملات الأجنبية. ومع ذلك، فإن الضمان الذي يوفره الدين الداخلي له عيوبه حيث أن الحصول عليه مكلف، مثلما تدل على ذلك أسعار الفائدة الأعلى التي تدفعها البلدان النامية على السندات المحلية بالمقارنة بالسندات المُصدرة في الأسواق العالمية. ويضاف إلى ذلك أن الدين الداخلي يزيد من التعرض للمخاطر المتعلقة بإعادة التمويل نتيجة لقصر أجل استحقاق هذا الدين، المعرض أيضاً لخطر هروب رؤوس الأموال خصوصاً حينما يكون بحوزة مستثمرين أجانب.

٣٢ - ولما كانت القدرة على تحمل الدين تتوقف على تكاليف ومخاطر خدمة الدين معاً، فإن تحديد استراتيجية فعالة للتعامل مع الدين هي مهمة صعبة. فعلى سبيل المثال، يجب أن تختار الاستراتيجية الفعالة ذلك المزيج بين الدين الداخلي والخارجي الذي يحقق التوازن الأمثل بين التكلفة والمخاطر. وسيتعين على البلدان تقييم ما إذا كان سعر الفائدة الأعلى على الدين الداخلي يمثل مقابلاً منصفاً للضمان الذي يكفله الدين الداخلي أم علاوة تقابل ما قد يحدث من نقص السيولة في السوق المحلية أو تخفيض قيمة العملة، وما إذا كان مثل هذا التوقع مبرراً أم أنه يعكس نقص مصداقية السياسة النقدية/المتعلقة بسعر الصرف. أما الأمر الأصعب فهو المقارنة بين تكلفة كل استراتيجية من استراتيجيات الدين وما تنطوي عليه من مخاطر، حيث لا توجد طريقة سهلة للحساب الكمي لهذه المخاطر وتقدير ما قد يترتب عليها من آثار على القدرة على تحمل الدين. والواقع أن تحليل القدرة على تحمل

الدين يحاول تقييم آثار تلك المخاطر من خلال إجراء اختبار للقدرة على تحمل تراكم الدين في ظل سيناريوهات مختلفة. ومما يؤسف له أن نتائج هذه العمليات تعتمد في نهاية المطاف على احتمالات وقوع صدمات مختلفة وعلى البعد النسبي لتلك الصدمات. ويظل البت في هذا الأمر مسألة تقدير شخصي أو مستندا، في حالة إجراء التقدير على أساس بيانات سابقة، إلى الإيمان بأن الماضي سوف يكرر نفسه. والمشكلة التي يتعين حلها تزداد تفاقما بفعل أبعاد إضافية لاستراتيجية الدين تتراوح ما بين اختيار هيكل الاستحقاق وربط دفع الفوائد بمؤشرات.

٣٣ - ومن المؤكد أن التعقيد الذي يكتنف الحفاظ على القدرة على تحمل الدين قد ازداد هو ومصادر التمويل وأنواع الأدوات التي قد تختار البلدان الاستعانة بها. بيد أن إدارة الدين اكتسبت دورا متزايدا الأهمية في تخفيض أوجه التعرض للخطر إلى أدنى حد ممكن، بما يكفل القدرة على تحمل الدين والحيلولة دون وقوع الأزمات. وأخذ تخفيض المخاطر إلى أدنى حد يحظى بدعم متزايد بوصفه الهدف الرئيسي لإدارة الدين، الأمر الذي دفع الكثير من البلدان إلى إنشاء أسواق محلية للدين، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وإصدار سندات طويلة الأجل ذات فائدة ثابتة مقومة بالعملة المحلية، وهي السندات التي توفر ضمانا للميزانية ضد صدمات العرض والصدمات الخارجية. وتجيء هذه العناية الأكبر المعطاة لدور الضمان في إدارة الدين والاعتراف بأهمية هيكل الديون السيادية في منع وقوع الأزمات كنتيجة للدراس المستفاد من الأزمات السابقة. وقد أتاحت القدرة الأكبر على إدارة الدين للبلدان النامية الصمود أمام الأزمة العالمية والحفاظ على نمو مرتفع نسبيا.

٣٤ - وينبغي تعزيز المسؤولية المشتركة لمقرضي الجهات السيادية والمقرضين السياديين. وفي هذا الصدد، تولى الأونكتاد تنسيق فريق خبراء رفيع المستوى بمشاركة العديد من أصحاب المصلحة وصياغة المبادئ المتعلقة بالإقراض والاقتراض السيادي المسؤول في عام ٢٠١٢. وتحدد هذه المبادئ بوضوح مسؤولية كل من المقرضين السياديين ومقرضي الجهات السيادية، من خلال الدعوة إلى استخدام مدونة جيدة لقواعد السلوك وهيكل مؤسسي عند إجراء معاملات الديون. وسوف تُقطع خطوة كبيرة للأمام في مجال منع أزمات الديون إذا تمسك المقرضون والمقرضون بمعايير رفيعة بشأن جوانب مثل إيلاء العناية الواجبة، والشفافية، وإجراءات الموافقة الملائمة، في جملة أمور، بدلا من الرضوخ لغوايتي السعي إلى أعلى العوائد والاقتراض المفرط. وعلى المنوال نفسه، شجع مجلس حقوق الإنسان والمجتمع المدني أصحاب المصلحة على تبني مفهوم المسؤولية المشتركة عن طريق صياغة مبادئ عامة ومبادئ توجيهية.

٣٥ - وأذكت المخاطر المحدقة بالقدرة على تحمل الدين التي أفرزتها الحالة الاقتصادية الدولية المعقدة التي نشأت نتيجة للأزمة المالية جذوة النقاش بشأن أكثر السبل فعالية لمواجهة التعثر في سداد الديون عند وقوعه، ولوضع مجموعة من السياسات الشفافة والعادلة والفعالة للتعامل مع مثل هذه الحالات. وأدى غياب آلية لحل أزمات الديون إلى عمليات إعادة هيكلة للديون "أقل من اللازم وبعد فوات الأوان"، الأمر الذي أسهم في تكبد خسائر اقتصادية واجتماعية كبيرة. وفي الوقت الراهن، فإن القرارات القانونية المتعلقة بتسوية حالات التعثر تُتخذ على الصعيد المحلي في سياقات مؤسسية بالغة التنوع، على حساب التجانس العالمي. وتبين الأحكام القضائية الصادرة مؤخرا بشأن ديون الأرجنتين أن غياب إطار عالمي متجانس لتسوية حالات التعثر في سداد الديون يؤدي إلى انعدام اليقين ويمكن أن يضر بالدائنين والمدنيين معا.

خامسا - تخفيف أعباء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية

مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتقدم المحرز في المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين

٣٦ - حتى منتصف أيار/مايو ٢٠١٣، ومنذ صدور التقرير السابق للأمين العام وصل بلدان (جزر القمر وغينيا) إلى نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبذلك بلغ مجموع عدد البلدان التي وصلت إلى نقطة الإنجاز ٣٥ بلدا. وفي هذه المرحلة، تعتبر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد قاربت على الاكتمال حيث لم يبق هناك سوى بلد واحد فقط، هو تشاد، في المرحلة الانتقالية بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز بينما لم تصل ثلاثة بلدان (إريتريا والسودان والصومال) إلى نقطة اتخاذ القرار بعد. وحتى الآن ما زال موعد بلوغ نقطة اتخاذ القرار غير مؤكد بالنسبة للبلدان التي لم تصل بعد إلى هذه النقطة. وتتقاسم البلدان الأربعة التي لم تنجز المبادرة بعد تحديات مشتركة تشمل الحفاظ على السلام والاستقرار وتحسين الحوكمة وتقديم الخدمات الأساسية^(١٣).

٣٧ - وقد طرأ تحسن فيما يخص البلدان الـ ٣٦ الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة اتخاذ القرار من حيث انخفاض نسبة خدمة الدين إلى الصادرات، إذ انخفض متوسط تلك النسبة من ١٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠١١. ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع متوسط نسبة خدمة الدين إلى الصادرات في هذه البلدان إلى ٥,٤ في المائة

(١٣) IMF, "Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative and Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI) -- statistical update", 2 April 2013. يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/041113.pdf.

في عام ٢٠١٢ وأن يظل فوق ٤,٥ في المائة خلال السنوات الخمس التالية. ومن بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الـ ٣٦ التي شاركت بنشاط في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تصنف ٧ منها على أنها عرضة بدرجة كبيرة لخطر الدخول في حالة مديونية حرجية، وتصنف ١٦ منها على أنها عرضة بدرجة متوسطة لخطر الدخول في هذه الحالة بينما تصنّف ١٣ على أنها معرضة بدرجة منخفضة لهذه الحالة^(١٤).

٣٨ - وتستفيد البلدان التي تنجز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أيضا من تخفيف إضافي لأعباء الديون في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. وترمي كلتا المبادرتين إلى توجيه ما يتم توفيره من تخفيض مدفوعات خدمة الديون نحو زيادة نفقات الحد من الفقر. وتخفيف أعباء الديون وحده ليس علاجا لكل التحديات الإنمائية التي تواجه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ فهو حل ضروري لكنه غير كاف ويجب أن يقترن بمساعدة إضافية من حيث التمويل الإنمائي وبناء القدرات على حد سواء. على أنه وبالرغم من الزيادة المطردة في نفقات الحد من الفقر، من ٦,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١ إلى ما يقدر بنسبة ٩,٨ في المائة في عام ٢٠١٢، فإن العديد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يتخذ حاليا مسلكا يحيد بشكل خطير عن المسار الصحيح فيما يخص تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، يتفاوت التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حسب الأهداف والبلدان.

٣٩ - وقد صودفت عدة تحديات في سبيل تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بعضها كامن في تصميم المبادرة. فعلى سبيل المثال، لا تزال مشاركة الدائنين غير الأعضاء في نادي باريس تشكل عائقا أمام التنفيذ الكامل لتخفيف أعباء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بها. ويتحمل الدائنون الثنائيون غير الأعضاء في نادي باريس والدائنون التجاريون نسبة ٢٦ في المائة من التكلفة التقديرية لتخفيف أعباء الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بها، وثبت أن انخفاض مستوى مشاركتهم يشكل عقبة: إذ لم يصل سوى ٤٧ في المائة فقط من هذه الحصة إلى تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، يقدر أن ثلث هؤلاء الدائنين لم يمنحوا بعد أي تخفيف لعبء الديون. ومع ذلك، تفيد التقارير بأن مشاركة الدائنين التجاريين قد زادت في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك جزئيا إلى بضعة عمليات كبرى دعمتها عمليات إعادة شراء الديون التي قام بها برنامج تسهيلات خفض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية^(١٥).

(١٤) قائمة تحليلات صندوق النقد الدولي المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون للبلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاستفادة من ائتمان الحد من الفقر وتحقيق النمو، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(١٥) IMF، "Debt relief under the Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative"، 2 April 2013 يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: www.imf.org/external/np/exr/facts/hipc.htm.

٤٠ - وبينما حصلت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تخفيفٍ لأعباء ديونها كانت في ميسس الحاجة إليه في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، فمن المهم أن يظل المجتمع الدولي يقظاً وأن يتفادى الاكتفاء بما تحقق. ومع قرب إتمام مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لا بد من استخلاص الدروس لتقييم نجاحات المبادرة وإخفاقاتها على حد سواء. ونظراً لأنه ليس من الواقعي افتراض أنه لن تنشأ تحديات إضافية في المستقبل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل أقصى جهوده للاستفادة من هذه التجربة للاستعداد بشكل أفضل للاستجابة للأزمات في المستقبل.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٤١ - في عام ٢٠١٢، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الجهات المانحة الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية ٥,٦ بلايين دولار، أي ما يعادل ٠,٢٩ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي بها. وفي عام ١٩٧٠، حددت الجمعية العامة، في الفقرة ٤٣ من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني هدفا قدره ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بوصفه المبلغ الأدنى الصافي لما ينبغي تقديمه من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية والذي ستبذل البلدان المتقدمة اقتصاديا قصارى جهدها للوصول إليه (انظر القرار ٢٦٢٦ (د-٢٥)). وحتى الآن يبدي المجتمع الدولي في المتوسط تقصيرا دائما في تحقيق هذا الهدف وإن كانت بضعة بلدان مانحة قد نجحت في تحقيق هذا الهدف بل وتجاوزه.

٤٢ - وظلت المساعدة الإنمائية الرسمية تتأثر سلبا بالأزمة العالمية في عام ٢٠١٢ حيث تقلصت بنسبة ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة مع عام ٢٠١١. وهذه هي السنة الثانية من استمرار انكماش المساعدة الإنمائية الرسمية، بعد انخفاض بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١١^(١٦)، وهي تمثل المرة الأولى منذ ١٩٩٦-١٩٩٧ التي تنكمش فيها المعونة في عامين متتاليين. ويعزى تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ضغط الميزانيات الحكومية في البلدان المانحة استجابة لتزايد الضغوط المالية المرتبطة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

٤٣ - وبينما تفيد الدراسة الاستقصائية الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن خطط المانحين للإنفاق المستقبلي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ باحتمال انتعاش المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٣، من المتوقع أن يشهد حجم المعونة

(١٦) OECD, "Aid to poor countries slips further as Governments tighten budgets", 3 April 2013
يمكن الاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: www.oecd.org/dac/stats/aidtopoorcountrieslipsfurtherasgovtvernmentstightenbudgets.htm

ركودا في الأجل المتوسط من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦^(١٧). ومن المرجح أن يكون هذا الركود مرتبطا بحالة عدم اليقين التي ما زالت تخيم على المناخ الاقتصادي العالمي. وثمة اتجاه آخر يبعث على القلق يتمثل في تحول مخصصات المساعدة الإنمائية بعيدا عن البلدان الأشد فقرا واتجاهها نحو البلدان ذات الدخل المتوسط.

٤٤ - وتشير الدراسة الاستقصائية أيضا إلى أنه سيكون هناك انخفاض كبير في برامج المعونة المقدمة إلى البلدان التي لديها أكبر الفجوات من حيث إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية ومستويات الفقر، حيث ستبلغ قرابة نصف بليون دولار. والبلدان التي عُدَّت الأكثر تضررا هي تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي اعتبرت أيضا بلدا تفتقر المعونة المقدمة إليها عن المستوى المطلوب. وانخفضت المعونة الثنائية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٧,٩ في المائة بالقيم الحقيقية بينما تقلصت المعونة المقدمة إلى أفريقيا بنسبة ٩,٩ في المائة في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا تقلصت بنسبة ١٢,٨ في المائة بالقيم الحقيقية في عام ٢٠١٢. ويشير التحول في مخصصات المعونة أيضا إلى زيادة المعونة المقدمة للمشاريع والبرامج الثنائية الأساسية بنسبة ٢ في المائة بالقيم الحقيقية، وانكماش المساهمات الأساسية في المؤسسات المتعددة الأطراف بنسبة ٧,١ في المائة.

٤٥ - وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا مهما من مصادر التمويل بالنسبة للبلدان النامية التي كان لزاما عليها أن تتجاوز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وما كان لها من أثر سلبي على التجارة والتحويلات المالية وتدفقات رأس المال وتقلب أسعار الصرف. وتثير هذه الانكماشات والتحويلات في مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية شواغل تتعلق بإمكانية التنبؤ بالمعونة وفعاليتها بالنسبة للبلدان التي هي في مسيس الحاجة إليها. وإمكانية التنبؤ بالمعونة أهمية بالغة لتمكين البلدان النامية من وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ويعوق عدم إمكانية التنبؤ بإيصال المعونة الاستخدام الفعال للموارد وأطر الميزانية لتحقيق نتائج مثمرة.

٤٦ - وفي الوقت الذي يبدأ فيه المجتمع الدولي مناقشاته بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من المهم أن تواصل الجهات المانحة الالتزام بالنجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ويتوقف النجاح في تحقيق الأهداف (الإنمائية للألفية) إلى حد كبير على توفير تمويل كاف ويمكن

OECD, "Outlook on aid: survey on donors forward spending plans", 3 April 2013. Available from (١٧) www.oecd.org/dac/aid-architecture/OECD%20Outlook%20on%20Aid%202013.pdf

التنبؤ به. ونتيجة للأزمة العالمية، لا تزال المخاطر التي تعترض تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر في أشد البلدان فقرا وأكثرها ضعفا قائمة من خلال قنوات المعونة والتجارة. ولا بد للجهات المانحة من مضاعفة جهودها للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والحيلولة دون فقدان التقدم الذي أحرز حتى الآن وتعرض التقدم المحرز مستقبلا للخطر.

أنشطة نادي باريس

٤٧ - منذ التقرير السابق، واصلت البلدان النامية الاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. وبينما يتزايد عدد البلدان التي في طريقها إلى بلوغ نقطة الإنجاز، حدث انخفاض مقابل في تواتر اجتماعات نادي باريس. وهكذا لم يعقد سوى ثلاثة اجتماعات لنادي باريس منذ تموز/يوليه ٢٠١٢، وتناول جميعها مسألة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٤٨ - وبعد وصول غينيا إلى نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اجتمع دائنو نادي باريس مع وفد غينيا في تشرين الأول/أكتوبر للنظر في حالة الديون الخارجية للبلد. وقد عوملت غينيا معاملة سخية يتوقع منها أن تدعم جهود البلد الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وتنشيط التنمية الاقتصادية. وإذا ما أخذت في الاعتبار تعهدات بعض الدائنين بإلغاء الديون على أساس ثنائي بما يتجاوز الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع نادي باريس، سُلغى رصيد الديون المستحقة على غينيا لنادي باريس بالكامل تقريبا.

٤٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عقد اجتماع لنادي باريس من أجل ميانمار كان إيذانا بعودة هذا البلد إلى المجتمع المالي الدولي. وقد تراكمت على ميانمار متأخرات كبيرة خلال العقد الماضي وركز اجتماع نادي باريس على تصفية تلك المتأخرات وإعادة بناء قدرة البلد على تحمل الديون. ونتيجة لذلك، ألغى الدائنون الأعضاء في نادي باريس ما يقرب من ٦ بلايين دولار (في شكل متأخرات ومدفوعات فائدة متأخرة)، أي نصف مجموع المتأخرات. ومن المهم الإشارة إلى أن بعض البلدان تعهدت إما بإلغاء كل المتأخرات أو معاملتها معاملة خاصة، مما أدى إلى هذه المعاملة السخية.

٥٠ - ووصلت جزر القمر إلى نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وعقد اجتماع باريس في شباط/فبراير ٢٠١٣، وحصلت جزر القمر على إلغاء بنسبة ١٠٠ في المائة للديون المستحقة للدائنين من أعضاء نادي باريس.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة

٥١ - رغم التدهور في نسب الدين الرئيسية منذ صدور التقرير السابق، لا تزال حالة الدين في البلدان النامية، كمجموعة، مستقرة بصورة معقولة. ومع ذلك، تخفي الإحصاءات المجمعة تفاوتات هامة بين المناطق ومجموعات البلدان. وبالتالي، ما زال عدد من البلدان التي أنجزت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تصنف على أنها عرضة إلى حد كبير لخطر العجز عن تسديد الديون. وهذه الحالة مثار قلق خاص، حيث إنها مصحوبة بانخفاض في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى العامين الماضيين، في الوقت الذي تحتاج البلدان المنخفضة الدخل فيه إلى تمويل بشروط تساهلية جدا للحفاظ على القدرة على تحمل الديون.

٥٢ - وبينما يواصل المجتمع الدولي مداواته الرامية إلى تشكيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل وضع حد للفقر، من الواضح أن الأهداف الإنمائية للألفية كان لها دور هام في تركيز جهود المجتمع الدولي على السعي لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا. ويتسم دور المساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق هذه الأهداف ومواصلة السعي إلى إنجازها بأهمية بالغة؛ وبالتالي، فإن الاتجاه المتدي الذي تسير فيه المساعدة الإنمائية الرسمية يثير قلقا بالغا. وبينما لا تزال الحالة الاقتصادية هششة بالنسبة لعدد من الاقتصادات المتقدمة النمو، فإن المشاركة النشطة للجهات المانحة في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أمر في غاية الأهمية لتعزيز النمو والتنمية الشاملين للجميع. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان المانحة أن تفي بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٣ - وبالنسبة للبلدان القادرة على الوصول إلى أسواق السندات الدولية، يمكن أن يشكل تنامي أسعار الفائدة الطويلة الأجل الذي لوحظ منذ بداية عام ٢٠١٣ تحديات خاصة. فبعد سنوات من الانخفاض التاريخي في أسعار الفائدة العالمية في أعقاب أزمة القروض العالية المخاطر، أخذت تكاليف الاقتراض المتعلقة بالديون الطويلة الأجل في الارتفاع. وإذا ما استمر هذا الاتجاه على مدى فترات الثلاثة أشهر القليلة القادمة، ستجد البلدان النامية نفسها في حالة يسودها ارتفاع تكلفة التمويل واستمرار تباطؤ النمو العالمي. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتطور أوضاع موازين مدفوعاتها، نظرا لأن مدفوعات الفائدة على الدين قد تبدأ في الزيادة دون تحسن ملموس في الحسابات الجارية لهذه الدول، لأن توقعات الطلب في معظم الأسواق المتقدمة النمو ما زالت غير مؤكدة. ومن المهم بوجه خاص بالنسبة لوضعي السياسات النظر في المخاطر التي يشكلها هذا السيناريو، واعتماد استراتيجيات ملائمة لضمان القدرة على تحمل الديون في الأجل المتوسط.

٥٤ - وتتوقف القدرة على تحمل الدين على قدرة البلد على إدارة الدين على كل من المستوى المؤسسي والبشري والتقني، وهو أمر أساسي للتصدي بفعالية لمخاطر الاقتصاد الكلي والحفاظ على مستوى من الدين يمكن تحمله في الأجل الطويل. وفي الواقع، لا تقل إدارة الدين في أهميتها عن السياسة المالية في ضمان استدامة القدرة على التحمل وإبقاء الاقتصاد على طريق النمو المرتفع. وهذا يتطلب استثمار العائدات المتأتية من التمويل في مشاريع ذات مردود اقتصادي واجتماعي كبير مع تجنب تراكم مواطن الضعف المرتبطة بالديون والناشئة من حالات عدم الاتساق بين قيمة العملات وآجال الاستحقاق. وتشكل الإدارة الحصيفة للالتزامات الدين والاستثمارات المقابلة أمرا ضروريا لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وهي بذلك تكمل السياسة المالية والنقدية.

٥٥ - وينبغي للمجتمع الدولي النظر بشكل أكثر فعالية في وضع نهج متفق عليه قائم على القواعد لتسوية الديون السيادية لزيادة القدرة على التنبؤ وإعادة هيكلة الديون في الوقت المناسب عند الاقتضاء، مع تقاسم الأعباء بشكل عادل بما في ذلك تخصيص حد أدنى من النفقات في الميزانية للحماية الاجتماعية. وسيكون إنشاء فريق عامل دولي متسم بالشمول والتعددية لبحث الخيارات المتاحة لتعزيز الهيكلة الدولية لإعادة هيكلة الديون مبادرة جيدة لمناقشة البدائل ووضعها واقتراحها على المجتمع الدولي. ويقود الأونكتاد حاليا زمام المبادرة في هذا الاتجاه من خلال مشروعه المتعلق بإنشاء آلية لتسوية الديون. وقد أنشأ فريقا عاملا من الخبراء البارزين وأصحاب المصلحة في هذا الميدان بدأ رسميا في تموز/يوليه ٢٠١٣ بحث الخيارات الممكنة لإنشاء هذه الآلية^(١٨).

٥٦ - ويمكن تشجيع الحفاظ على القدرة على تحمل الديون من خلال اعتماد سياسات ومعايير كافية تشدد على منع أزمات الديون. وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ مبادئ الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول هو خطوة في الاتجاه الصحيح. وقد بدأت عملية التنفيذ هذه بالفعل على الصعيدين الوطني والدولي من خلال عمل المراجعين العامين للحسابات، وسوف تمضي قدما في تقديم المساعدة التقنية، بناء على طلب الدول الأعضاء، ابتداء من عام ٢٠١٤. ويدل إقرار هذه المبادئ من جانب البلدان النامية والمتقدمة النمو على قابليتها للتطبيق على نطاق واسع، فضلا عن الفهم الشامل لمشاكل الدين العالمية والسبل الممكنة لحلها.

(١٨) يشمل الأعضاء والمراقبون في الفريق العامل التابع لمشروع الأونكتاد حاليا خبراء قانونيين واقتصاديين بارزين وممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمراكز الفكرية والنقابات العمالية ومصرف التنمية الأفريقي وأمانة الكومنولث والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

٥٧ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٧، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة المناقشات بشأن السبل الكفيلة بتحسين أداء النظام المالي الدولي والدور الذي تؤديه وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في ذلك. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام إلى السياسات والتدابير التي من شأنها الحد من الآثار غير المباشرة وآثار العدوى التي يمكن أن تسببها قرارات تقدير الجدارة الائتمانية. ونظرا لحصول عدد متزايد من البلدان النامية على تقدير الجدارة الائتمانية، فإن المناقشة المتعلقة بدور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في المنظومة المالية العالمية قد اكتسبت أهمية على مر الزمن.

المرفق

الدين الخارجي للبلدان النامية^(أ)

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى					جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية					
٢٠١٢ (ب)	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨ -٢٠٠٠	٢٠١٢ (ب)	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨ -٢٠٠٠	
٣١٣,٢	٢٩٤,٥	٢٧٠,٢	٢٤٧,٦	٢٢٢,٠	٥٣٧٩,٦	٤٧٨٧,٣	٤٣٢٢,٧	٣٨٢٧,٤	٢٦١٨,٧	مجموع أرصدة الدين
٢٤٨,٤	٢٢٩,١	٢٠٣,٢	١٨٢,٦	١٧٥,٧	٣٧٦٣,٧	٣٤٠٤,٠	٣١٢٦,٠	٢٨٩٢,٢	٢٠٥٠,٦	الدين الطويل الأجل
٥٦,٦	٥١,٤	٤٨,٧	٤٢,٥	٢٨,٩	٧٦,٦	٧٥,٤	٧٤,١	٧٣,٧	٦٤,٧	الخاص (حصّة)
٢٠,٣	٢٢,١	٢١,٠	١٧,٥	٩,٤	٥٠,٨	٤٨,٨	٤٧,٤	٤٦,٣	٣٥,٠	الخاص غير المضمون (حصّة)
٤٥,٥	٤٤,٦	٤٧,٤	٤٥,٠	٣٨,٥	١٤٥٨,٨	١٢٢٨,٧	١٠٢٤,١	٧٨٩,٨	٤٨٥,٣	الدين القصير الأجل
٢٧,١	٢٧,٠	٢٨,٩	٣١,٥	٣٩,٤	٦٠,١	٥٩,٨	٦١,٩	٧٦,٩	٩٣,٠	التأخرات
١٦,٦	١٥,٢	١٣,١	١٣,٠	١٤,٣	٦٠,٩,٢	٥٥٤,٦	٥١٠,٤	٤٨٩,٦	٣٦٣,٦	خدمة الدين
٢٠٠,١	١٧٦,٨	١٥٩,٧	١٥٨,٠	٧٨,١	٦٢٦٧,٥	٥٩٩٦,٩	٥٤٧٦,٦	٤٧٧٧,٥	١٩٢٩,٧	الاحتياطيات الدولية
										مؤشرات الدين (بالنسبة المتوية)
٣,٥	٣,٢	٣,٤	٤,٣	٦,٧	٨,٥	٧,٩	٨,٨	١٠,٦	١٢,٠	خدمة الدين/الصادرات ^(ج)
٦٦,١	٦٢,٣	٦٨,٧	٨٠,٦	١٠١,٩	٧٥,٢	٦٨,٣	٧٤,٤	٨٣,١	٨٥,٩	مجموع الدين/الصادرات
١,٣	١,٢	١,٢	١,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٦	٣,٠	٣,٩	خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي
٢٤,٣	٢٣,٥	٢٤,٠	٢٦,٥	٣٧,٩	٢٢,٠	٢٠,٧	٢١,٨	٢٣,٣	٢٧,٩	مجموع الدين/الناتج المحلي الإجمالي
٤٥١,٢	٤٠٨,٨	٣٤٦,٦	٣٥٩,٦	٢٠٨,٤	٤٣٠,٧	٤٨٩,٥	٥٢٨,١	٦٠٩,٣	٤٠١,٨	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
٢٣,٦	٣٠,٤	٣٠,٥	٣٥,١	٣٢,٥	٢٤,٨	٢٧,١	٢٩,١	٣٠,٣	٢٧,٥	الاحتياطيات/العملة المتداولة والودائع تحت الطلب والودائع الصافية لأجل

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي					الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
٢٠١٢ ^(ب)	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨ -٢٠٠٠	٢٠١٢ ^(ب)	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨ -٢٠٠٠	
١ ٣٩٢,١	١ ٢٣٣,٥	١ ٠٨٦,٨	٩٤٦,٩	٧٩٤,٩	١٧١,١	١٦٦,١	١٦٦,١	١٥٩,٩	١٥٢,٠	مجموع أرصدة الدين
١ ١٦٨,٨	١ ٠٣٢,٤	٨٨٣,٦	٧٨٢,٧	٦٥٦,٩	١٢٣,٤	١١٩,٨	١٢٠,٥	١١٨,٨	١٢٣,٦	الدين طويل الأجل
٨١,٣	٨٣,١	٨٠,٦	٨٠,٩	٧٩,٣	٣٥,٦	٣٤,٦	٣٥,٣	٣٤,٢	٣٢,٠	الخاص (حصة)
٤٩,٨	٤٧,٩	٤٣,١	٤١,٥	٣٥,٢	٦,٠	٦,١	٥,٥	٥,٣	٤,٧	الخاص غير المضمون (حصة)
٢٠٠,٧	١٧٥,٦	١٧٧,٩	١٣٩,٥	١١٥,٤	٣٩,٣	٣٨,٢	٣٧,٢	٣٢,٨	٢٦,١	الدين القصير الأجل
٢٢,٥	٢١,٤	١٦,٤	٣٢,٢	٢٢,٢	٠,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٧,٦	المتأخرات
١٧٠,١	١٦٢,٣	١٣٦,٤	١٣٩,٧	١٣٧,٠	١٨,٤	١٨,٢	١٦,٤	١٧,٦	١٩,٠	خدمة الدين
٧٨٤,٨	٧٢٥,٠	٦٢٠,١	٥٣٦,٥	٢٦١,٠	٣٥٤,٩	٣٧٠,٣	٣٧٤,٦	٣٦٢,٩	١٧٣,٢	الاحتياطيات الدولية
مؤشرات الدين (بالنسبة المئوية)										
١٣,٣	١٣,٠	١٣,٣	١٧,٠	٢١,٧	٥,٩	٤,٩	٤,٧	٥,٩	٩,٢	خدمة الدين/الصادرات ^(ج)
١٠٩,١	٩٨,٦	١٠٦,٢	١١٥,٠	١٢٥,٧	٥٤,٥	٤٥,١	٤٧,٣	٥٣,٢	٧٣,٨	مجموع الدين/الصادرات
٣,١	٢,٩	٢,٧	٣,٥	٥,٢	١,٤	١,٥	١,٥	١,٨	٣,٤	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٢٥,٠	٢٢,١	٢١,٩	٢٣,٧	٣٠,٢	١٣,١	١٣,٦	١٥,٢	١٦,٦	٢٧,٢	مجموع الدين/الدخل القومي الإجمالي
٣٩١,٠	٤١٢,٧	٣٤٨,٤	٣٨٤,٥	٢٢٦,١	٩٠٣,٧	٩٧٠,٤	١ ٠٠٦,٢	١ ١٠٨,٠	٦٦٤,٩	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
الاحتياطيات/العملة المتداولة والودائع تحت الطلب والودائع الصافية لأجل										
٢٢,٤	٢٣,١	٢٢,٩	٢٤,٤	٢٢,٤	٥٣,٨	٥٨,٨	٦٢,٧	٥٨,٤	٤٨,٦	

جنوب آسيا					شرق آسيا والمحيط الهادئ					
٢٠١٢ (ب)	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨ -٢٠٠٠	٢٠١٢ (ب)	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨ -٢٠٠٠	
٤٩٩,٤	٤٥١,٥	٤٠١,٥	٣٦٠,٦	٢١١,٥	١ ٤٧٣,٤	١ ٢٤٠,١	١ ٠٦٦,٩	٨٧١,٠	٦٠١,٢	مجموع أرصدة الدين
٣٧٤,٦	٣٤٥,٤	٣١٧,٧	٢٩٠,١	١٨٨,٨	٧٠١,٦	٥٩٧,٢	٥٦٩,١	٥٢١,٦	٤٢٠,١	الدين الطويل الأجل
٥٦,٦	٥٣,٣	٥١,٥	٥٠,٥	٤٠,٠	٦٦,٨	٦٤,٤	٦٣,٤	٦١,٤	٥٨,٢	الخاص (حصّة)
٤٥,١	٤٢,٣	٤١,٢	٤٢,٣	٢٩,٦	٤٦,١	٤٤,٩	٤٣,٨	٤١,٠	٣٦,٣	الخاص غير المضمون (حصّة)
١٠٣,٥	٨٦,٢	٦٣,٨	٥٢,١	١٨,٧	٧٤٧,١	٦٢٢,٨	٤٧٧,٧	٣٢٨,٨	١٧١,٦	الدين القصير الأجل
٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٦,٥	٦,٤	٦,٢	٥,٦	١٢,٦	التأخرات
٣٩,٩	٣٣,٧	٣٠,٢	٢١,٦	٢٥,٠	١٣٩,٩	١١٤,٥	١٠٥,٦	٩٦,٧	٧٩,٣	خدمة الدين
٣٠١,٥	٣٠٢,٨	٣٠٩,٤	٢٩٣,٦	١٤٧,٨	٣ ٨٦١,٣	٣ ٧٠٦,١	٣ ٣١٣,١	٢ ٧٧٨,١	٩٧٢,٦	الاحتياطيات الدولية
										مؤشرات الدين (بالنسبة المتوية)
٧,٧	٦,٤	٧,١	٦,٦	١٣,٣	٤,٣	٣,٧	٤,٠	٤,٨	٦,٤	خدمة الدين/الصادرات (ج)
٩٥,٧	٨٥,٩	٩٤,٣	١١٠,٣	١١٢,٩	٤٥,٥	٣٩,٩	٤٠,٩	٤٣,٢	٤٨,٢	مجموع الدين/الصادرات
١,٧	١,٥	١,٥	١,٣	٢,٥	١,٤	١,٢	١,٤	١,٥	٢,٦	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٢١,٦	١٩,٧	١٩,٦	٢١,٧	٢١,٥	١٤,٤	١٣,٤	١٤,١	١٣,٨	١٩,٦	مجموع الدين/الدخل القومي الإجمالي
٢٩١,٦	٣٥١,٥	٤٨٥,٢	٥٦٤,٠	٧٩٣,١	٥١٨,١	٥٩٦,٦	٦٩٥,٦	٨٤٨,١	٥٧٠,٠	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
										الاحتياطيات/العملة المتداولة والودائع تحت الطلب والودائع الصافية لأجل
١٨,٨	٢٠,٩	٢١,٠	٢٤,٣	٢٤,٦	٢٢,٧	٢٥,٤	٢٧,٦	٢٧,٨	٢٣,٧	

أوروبا وآسيا الوسطى					
٢٠١٢ ^(ب)	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-٢٠٠٠	
١ ٣١٦,٨	١ ٢٧٣,٤	١ ٢١٢,٤	١ ٢٠٦,٢	٥٦٧,٥	مجموع أرصدة الدين
١ ٠٣٠,٠	٩٩٤,٢	٩٨٧,١	٩٦٣,٥	٤٣٤,٠	الدين الطويل الأجل
٨٧,٤	٨٩,٤	٩٠,٥	٩١,٩	٧٧,٧	الخاص (حصة)
٦١,٩	٦٣,١	٦٦,٥	٦٨,٥	٤٦,٣	الخاص غير المضمون (حصة)
٢٣٩,٣	٢٣٤,٢	١٨٩,١	٢٢٧,٥	١٠٩,٨	الدين القصير الأجل
٦,٤	٨,٣	٦,٨	٤,٧	١١,٨	التأخرات
٢٧٩,٤	٢٥٣,٢	٢١٤,٨	٢٢٣,٥	٩٢,٣	خدمة الدين
٧٦٥,٠	٧١٥,٩	٦٩٩,٨	٦٤٨,٣	٢٩٧,٠	الاحتياطيات الدولية
مؤشرات الدين (بالنسبة المئوية)					
٢١,١	٢٤,٧	٢٦,٠	١٩,٠	١٩,٥	خدمة الدين/الصادرات ^(ج)
١٠٠,٩	١٢٥,٨	١٤٥,٥	١٠٢,٢	١١٧,٩	مجموع الدين/الصادرات
٧,٥	٨,٠	٨,١	٦,٥	٦,٧	خدمة الدين/الدخل القومي الإجمالي
٣٥,٨	٤٠,٨	٤٥,٣	٣٥,٢	٤٠,٥	مجموع الدين/الدخل القومي الإجمالي
٢٣٧,٠	٢٧٣,٨	٢٩٥,٩	٣٤٢,٦	٢٦٣,٣	الاحتياطيات/الدين القصير الأجل
٤٠,٨	٤١,٥	٤٦,٥	٥٢,٥	٥٥,٧	الاحتياطيات/العملة المتداولة والودائع تحت الطلب والودائع الصافية لأجل

المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي، إحصاءات الديون الدولية لعام ٢٠١٣، المتاحة على الإنترنت.

(أ) حسب تعريفها في قاعدة بيانات إحصاءات الديون الدولية لعام ٢٠١٣ المتاحة على الإنترنت.

(ب) تقديرات.

(ج) الصادرات هنا تشمل الصادرات من السلع والخدمات والإيرادات الأولية.